

من الواقع الاقتصادي

المؤتمر الاقتصادي الأول

عباس الغالبي

تنطلق أعمال المؤتمر الاقتصادي الأول الموسوم (الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة في العراق) في وقت فيه البلد أحوح ما يكون إلى الإصلاحات في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث سيناقش هذا المؤتمر أسباب الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني فضلاً عن الوسائل الكفيلة من وجهة النظر الأكاديمية والعملية لتنفيذ هذه الإصلاحات بمشاركة عدد من الخبراء والمحللين ورجال الأعمال بالإضافة إلى الأكاديميين في تلاحق فكري وتنظيري اقتصادي مع الخبرات العملية لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص وصولاً إلى الرؤى العملية والعلمية في أن واحد للإصلاحات المطلوبة.

ولانريد ان نستيق ما سيتمخض عن المؤتمر من نتائج، الا ان مسحة التفاؤل تكمن في جديده وعمق الدراسات والبحوث المشاركة فيه والتي رسمت خريطة طريق للإصلاحات بمعالجات للواقع الاقتصادي الحالي ومن ثم وضع الحلول الناجمة للمشاكل على وفق رؤية تحليلية عميقة.

كما نتطلع الى ان يكون هذا المؤتمر الإنطلاقة الحقيقية لعملية الإصلاحات التي لم تكن حكراً على الحكومة فحسب وان كانت هي الجهة التنفيذية المسؤولة، ولكنها مسؤولة الجميع حيث تقع على عاتق المؤسسات الاعلامية مهمة المشاركة في عملية التحول والتغيير والإصلاحات الاقتصادية المنشودة، وقد تكون نحن في مؤسسة المدى المبادرين في هذا الاتجاه، ولكنها خطوة أولى نتطلع الى ان تتبعها خطوات جادة اكثر رصانة وجديده من مؤسسات اخرى سعياً لمشاركة الجميع في عملية تحقيق الاستقرار والتطور الاقتصادي الذي سيكون مفتاحاً لرخاء وتقدم البلد.

المؤتمر يتواصل لمدة يومين في محاور اعلان عنها مسبقاً وكانت رمود الافعال غاية في الروعة والحماسة للمشاركة في المؤتمر، حيث شكلنا لجنة علمية متخصصة عملت على اختيار سبع عشرة دراسة ورقة عمل وبحث من مجموع اكثر من مئة بحث جميعها كانت مقبولة ورصينة ومحترمة الا ان عامل الوقت لا يتيح لنا إلقاءها جميعاً، ولكن الجهد العلمي المبذول فيها كان من الروعة والدقة والرصانة ما يجعل المؤتمر رائعا بمختلف جوانبه الفنية والعلمية وهو نعلماً نؤمن جديده يصب في بوتقة المشاركة في عملية الإصلاح الاقتصادي المطلوبة في البلد.

وسيكون هذا المؤتمر اطلالة على عملية التحول الاقتصادي الجارية في البلد من الاقتصاد المركزي الذي تسيطر عليه الدولة ويهيمن عليه النشاط العام على حساب القطاع الخاص، حيث ستكون نتائجه بلا شك اساهمة فاعلة في عملية التغيير الاقتصادي المنشود في البلد.

abbas.abbas80@yahoo.com

بدء أعمال (مؤتمر المدى الاقتصادي الأول) بحضور خبراء وأكاديميين

وتابعت العمل: ان اليوم الثاني من المؤتمر ستعقد الجلسة الاولى منه بحثاً للكتور محمد صالح تركي القرشي (مستقبل الاقتصاد النامي بين الية السوق وتدخل الحكومة: منظور اقتصادي سياسي للنمو والتنمية) وبحثاً للسيد فاروق صالح الرضائي (القرروض المصرفية للقطاع الزراعي) و بحث الدكتور مظفر حسني علي (مزايا انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية) وسيكون بحث الدكتور عبد الله الشاوي (الدعم الحكومي للقطاع الصناعي العراقي) اما الجلسة الثانية فستعقد بحث الدكتور احمد بريهي العلي (اقتصاد النفط و تراخيص الاستثمار) اما بحث الدكتور عبد الجبار عبود الحلفي فسيكون (النشط العراقي في ظل المستجدات الخارجية) و بحث الدكتور عبد الكريم عبد الله (رؤية في اثر ايرادات صادرات النفط في نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق).

بالإضافة الى قراءة البحوث المشاركة من خارج العراق التي سيقوم بها الدكتور فلاح خلف الربيعي و الدكتور هناء عبد الغفار السامرائي و الدكتور نادر العاني.

واكدت العمل ان المؤتمر سيخرج جملة من التوصيات من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني العراقي.



محور السياسة النقدية والمالية سيكون الأبرز في المؤتمر

الذي سيكون بحث السيد لال الجوادى (حذف الاصدار الثلاثة من الدينار العراقي، اجراء شكلي يتوج جهود السياستين المالية والنقدية).

النقدية والمالية في العراق بعد عام 2003 وبحث آخر للسيد عبد العزيز الحسون (السياسة النقدية والمالية و تأثيرهما في الناتج المحلي الاجمالي) في الوقت

(حوكمة السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي: بناء الشفافية وكلفة الاقتراض الخارجي، فيما سيكون بحث الدكتور فلاح حسن ثويني (طبيعة العلاقة بين السياسة

الدباغ: الموافقة على مشروع قانون المباحثات المتعلقة بالقرض الياباني

مشروع وأن هذا القرض سيكون متوفراً لتغطية الدفوعات التي تقوم بها الجهات العراقية المنفذة الى المجهزين والمقاولين أو المستشارين من الدول المؤهلة للعقود التي ستبرم بينهم لشراء أو إنتاج أو تقديم خدمات مطلوبة لغرض تنفيذ المشاريع المذكورة. وبين الدباغ أن جمهورية العراق تؤكد على أن المحتاج والخدمات التي سيتم شراؤها ستكون وفقاً لدليل الشراء المعد من قبل وكالة التعاون الدولي اليابانية وسيمنح المواطنين اليابانيين المطلوبة خدماتهم في جمهورية العراق تسهيلات دخولهم وإقامتهم لإداء أعمالهم وتستنفي الحكومة العراقية الشركات اليابانية العاملة كمجهزين ومقاولين ومستشارين من جميع الرسوم والضرائب المفروضة في جمهورية العراق قدر تعلق الأمر بالدخل الناجم من تجهيز المنتجات أو

يستخدم القرض لتمويل مشروع تجهيز المياه وسط وغرب العراق ومشروع بناء محطة كهرباء عكاك الغازية ومشروع بناء محطة (ديزلوك) الكهربائية حيث يهدف القرض المساهمة في إعادة بناء العراق وتنشيع الاستقرار الاقتصادي وإعادة البنى التحتية وتعزيز العلاقات المالية بين جمهورية العراق ودولة اليابان حيث قامت وزارة المالية بإعداد مشروع قانون تصديق الرسائل والمذكرتين المتبادلتين ومضمر المباحثات المتعلقة بالقرض الياباني التي جمهورية العراق الموقعة بتاريخ 2010/2/21 فقد ورد في الرسائل المشار إليها أعلاه بأن القرض المقدم يأتي على وفق التعليمات والقوانين النافذة في اليابان وهو مقدم الى حكومة جمهورية العراق من قبل وكالة التعاون الدولي اليابانية لتنفيذ مجموعة من المشاريع وفقاً للتخصيص لكل

بما تقدمه له من خدمات ويعبر عن سعي الدول الصديقة مثل اليابان بالإيفاء بوعودها في إعادة إعمار العراق ويوجه رسالة الى العالم بأن العراق مفتوح على المجتمع الدولي. وأوضح الدباغ أن مجلس الوزراء سبق وأن قرر في جلسة اعتبارية الموافقة على تحويل وزير المالية صلاحية التفاوض والتوقيع على اتفاقيات القرض الياباني وقد قام وزير المالية وسفير دولة اليابان لدى جمهورية العراق بالتوقيع على رسالتين متبادلتين وكذلك على محضر مناقشتها في بغداد بتاريخ 2010/2/21 وهاتان الرسالتان ومحضر المناقشات تتعلق بتقديم قرض من حكومة اليابان مقداره (8780) مليون ين ياباني لمدة (40) سنة منها (10) سنوات فترة إجمال و(30) سنة لإعادة تسديد القرض وبمعدل فائدة بمقدار (0.65%) سنوياً حيث

أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ أن مجلس الوزراء قرر الموافقة على مشروع قانون تصديق الرسائل والمذكرتين المتبادلتين ومحضر المباحثات المتعلقة بالقرض الياباني. وأشار الدباغ الى أن الموافقة على مشروع قانون تصديق الرسائل والمذكرات المتبادلة ومحضر المباحثات المتعلقة بالقرض الياباني الى العراق تأتي كخطوة عملية ووضع اطار قانوني لهذه الاتفاقات بالحصول على مثل هذا القرض على وفق صيغ ميسرة وبفائدة محددة إيماناً من الحكومة العراقية بأن تسعح المجال للتعاون الدولي كي يترجم الى واقع عملي وتأخذ مثل هذه المشاريع طريقها للتطبيق في خدم المواطن العراقي الذي هو بامس الحاجة لمثل هذه المشاريع كي يحظى

توتال "ترغب بحصة أكبر في حقل الحفافية"

أهمية الاهتمام بالقطاع الخاص وان هناك ما يقارب 400 مليون دولار تم انفاقها على العديد من المشاريع التي تقدم بها القطاع الخاص والمقدمة من قبل وكالة التنمية الامريكية. فضلاً عن الاتفاق الحاصل بين الحكومة العراقية والاستثمارات والامريكية تمهيداً لاستثمارات واسعة في العراق من خلال تقديم المساعدة الفنية من الجانب الامريكي وبناء قدرات الكوادر العراقية في جميع المجالات الفنية والتقنية في القطاعات المعنية. والعمل على استمرار دعم واصلاح النظام المصرفي العراقي وتعزيز استقلالية البنك المركزي العراقي. وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص والعام والعمل على استمرار الجهود لأنضمام العراق الى منظمة التجارة الدولية ومراجعة وتقييم التشريعات الضرورية لانجاح خطة الإصلاح الاقتصادي مشيرة الى اهمية عقد مؤتمر عالمي لتعزيز اتفاق استثمار الغاز الطبيعي والاتفاق الحكومي مع الجانب الامريكي. استثماره بدعم من الجانب الامريكي.



والية تنفيذ القانون نفسه من قبل الدوائر الحكومية الأخرى لهذا أتمنى من الحكومة القادمة طرح بدائل وقانون الاستثمار في العراق فضلاً عن وجود قضايا أخرى كالفساد

في ضوء القانون الخاص قالت هاسلاتش: أن هناك بعض المخاوف للمستثمرين بسبب الإشكالية الخاصة بقانون الاستثمار في العراق فضلاً عن وجود قضايا أخرى كالفساد

بشكل كبير الى العراق لاسيما ان هناك حقوقاً دولية معتمد عليها من الانضمام كالتعرفة المبركة، حقوق الملكية الفكرية. وفيما يخص اهم المعوقات التي يواجهها المستثمرون

في العراق. وشددت هاسلاتش على أن كبرى الشركات الأمريكية قد حصلت على عقد كبير في مجال الطاقة ضمن جدول التراخيص ونحن نرى ان تشغيل أيد عاملة في مجال الطاقة قليل جداً ولهذا نرى أن القطاع الزراعي سيتيح فرص عمل كثيرة، في إشارة إلى وجود أعداد كبيرة يتم ادراجها في الولايات المتحدة الأمريكية حالياً لقطاعات الطاقة، الزراعة، الصناعة التكنولوجية، النقل وغيرها من فرص عمل وهي جميعها من القطاع الخاص لغرض الاستفادة من التجارب الممول بها في أمريكا وغيرها من دول العالم وسبل تطبيقها في العراق. وأعربت عن أملها في الحكومة الجديدة التي سيتم تشكيلها للبدء للعديد من معوقات العمل التجاري للمستثمرين من مختلف أنحاء العالم ورأت أن انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية سيسهل الكثير من القضايا المهمة لدخول المستثمرين

تعاون استثماري مرتقب بين العراق ومصر

الدين إلى أن الفترة المقبلة ستشهد أيضاً التشاور في تنفيذ برنامج خاص بشركات المقاولات والتشييد العامة بالتعاون مع الجانب العراقي في مشروعات إعادة الإعمار، وكذلك بحث سبل المشاركة في المشروعات الكبرى في العراق من خلال الشركات المصرية المتخصصة. جاء ذلك خلال اجتماع وزير الاستثمار

المصري مع "سالار محمد أمين" نائب رئيس الهيئة الوطنية العراقية للاستثمار و ضياء محمد علي" مدير عام الهيئة الوطنية العراقية للاستثمار، وذلك في ختام الدورة التدريبية الثانية التي تقدمها وزارة الاستثمار المصرية من المسؤولين الحكوميين بهيئات الاستثمار العراقية.

أكد وزير الاستثمار المصري محمود محيي الدين أن الفترة المقبلة ستشهد المزيد من مجالات التعاون الاستثماري والفني بين مصر والعراق واستكمال الإعداد للمشروع المقترح لإرساء المنظمة الحرة الثلاثية المشتركة بين مصر والأردن والعراق، وأشار محيي

في ضوء القانون الخاص قالت هاسلاتش: أن هناك بعض المخاوف للمستثمرين بسبب الإشكالية الخاصة بقانون الاستثمار في العراق فضلاً عن وجود قضايا أخرى كالفساد

بشكل كبير الى العراق لاسيما ان هناك حقوقاً دولية معتمد عليها من الانضمام كالتعرفة المبركة، حقوق الملكية الفكرية. وفيما يخص اهم المعوقات التي يواجهها المستثمرون

وقد شركة داو جيري الصينية يطع على الفرص الاستثمارية في ميسان

الاستثمارية المتاحة وما تتمتع به المحافظة من وفرة الموارد الطبيعية. من جانبه أكد نائب محافظ ميسان إعداد خريطة استثمارية تضم جميع الفرص الاستثمارية مشيراً إلى أن المحافظة تسعى بشكل جاد إلى تطوير حقولها النفطية من خلال التعامل مع الشركات الكبيرة في هذا المجال. هذا وحظي الوفد بترحيب الحكومة المحلية ورئيس وأعضاء هيئة الاستثمار.

التي رئيس وأعضاء هيئة الاستثمار في محافظة ميسان بوفد شركة داو جيري الصينية لخدمات الحقول النفطية وقال رئيس هيئة استثمار ميسان الدكتور رائد ساعي جري الباحث خلال اللقاء حول إمكانية استثمار وتطوير الحقول النفطية والطاقة الكهربائية فضلاً عن إمكانية الاستفادة من الغاز المصاحب للنفط، واستعراض الفرص

وقالت هاسلاتش في حديث خصت به (المدى): أن المؤتمر الخاص بالاستثمار والذي عقد في واشنطن خرج بمجموعة من المخترحات والتوصيات بالإضافة الى تشكيل لجان مختلفة لبحث تنفيذ جميع القضايا التي اتفق عليها في المؤتمر وعلى هذا الأساس سيصل العراق خلال شهر حزيران القادم وقد يضم أكثر من ثلاثين شخصية متخصصين في مجال الزراعة لقرض الوقوف على الواقع الفعلي لميدان الزراعة في العراق وسبل إيجاد فرص استثمارية لرجال الاعمال الامريكان للاستثمار

اسعار الاحجار الكريمة بالدولار			اسعار السيارات بالدولار	
النوع	الوزن	السعر	نوع السيارة	السعر
ماس	قيراط	1200	لانكروز 2010	63,000
لؤلؤ	غم 1	300	نيسان ارمادا 2010	48,000
مرجان	غم 1	10	نيسان تادا 2010	28,000
زمر كولويمي	غم 1	5	هيونداي سيورا 2010	32,000
زمر هندي	غم 1	3	هيونداي سيفيا 2010	21,000
ياقوت لحر	غم 1	2	كيا سيورنچ 2010	22,000
عقيق سليمان	غم 10	70	كيا سيورنچ 2009	22,000
سندلس تركي	غم 30	35	كيا 2 طن حمل 2009	23,000
كهرب الماني	غم 1	1	كيا 11 راكب 2009	21,000
كهرب روسي	غم 1	1	رينو فرنسي 2009	17,000
شذر	غم 20	8	شيربي صيني 2009	8,000
فيروز	غم 10	5	فوتون صيني 14 راكب 2009	13,000
عقيق	غم 10	10	سمندل ايراني صالون 2009	13,000
			روا ايران صالون 2009	8,000

اسعار المواد الغذائية		جدول باسعار الفواكه والخضراوات	
المادة	الكمية	المادة	السعر
طحين صفر عراقي	50 كغم	خيار	1250
طحين صفر اماراتي	50 كغم	طماطة	1000
رز عتبر عراقي	50 كغم	فلفل	1000
رز اميركي	50 كغم	بادنجان	750
رز فيناني	50 كغم	شجر	750
رز تاليندي	50 كغم	بصل بانواعه	750
زيت طعام	15 كغم	ياقلاء	500
سكر	50 كغم	شوندر	500
شاي	50 كغم	شلمغ	500
معجون طماطة	950 غم	لهانة	500
حاج عراقي	1 كغم	قرنبيط	500
حاج برازيلي	1 كغم	جزر	750
حاج اميركي	1 كغم	خس	250
بيض	30 بيضة	فاصوليا	2000
شعرية عراقية	1 كغم	كلم	1000

أسعار المواد الانشائية		
نوع المادة	الكمية	السعر بالدديتار
السمنت العادي	1 طن	170,000
السمنت المقاوم	1 طن	185,000
السمنت الابيض	1 طن	200,000
الرمل	3م 15	350,000
الحصى	3م 15	450,000
الطابوق	4000 طابوقة	800,000
شيش 1/2 انج	1 طن	850,000
شيش 3/4 انج	1 طن	950,000
بورق	1 طن	850,000
كاشي عراقي	قطعة واحدة	1,000

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي		
العملة	السعر بالدينار	العملة
يورو	1320	دينار ايرني
دولار امريكي	1185	ريال سعودي
جنيه استرليني	1350	درهم اماراتي
ين ياباني	90	ليرة سوري
دينار كويتي	4000	ليرة لبنانية

اسعار المعادن النفيسة مقابل الدينار العراقي		
المعدن	سعر (ال)غم	المعدن
بلاتين	80000	ذهب عيار 18
ذهب عيار 24	45000	ذهب عيار 14
ذهب عيار 21	40000	ذهب عيار 12
فضة	1800	